

رواية مكحول عن عنبسة بن أبي سفيان

دراسة تاريخية مقارنة

The novel Makhoul by Anbassa Ben Abi Sofiane

A comparative historical study

هشام ماجي*

جامعة الجزائر 1 بن يوسف بن خدة، كلية العلوم الإسلامية (الجزائر)

houchihich@gmail.com

تاريخ النشر: 2025/09/20

تاريخ القبول: 2025/09/06

تاريخ الارسال: 2025/08/19

ملخص:

يعالج هذا البحث مسألة من مسائل علوم الحديث وهي سماع مكحول الفقيه الشامي وهو من كبار التابعين من عنبسة بن أبي سفيان، وقد اختلف العلماء في سماع مكحول من عنبسة ولم أقف على من حرّرها ببحث علمي يجمع شتاتها وأدلتها ويبين الصواب فيها، فجاء هذا البحث بمباحثه الثلاثة لبيان هذه المسألة، فتمّ في المبحث الأول: بيان أقوال الأئمة الذين أثبتوا سماع مكحول من عنبسة، ثم أردفته بالمبحث الثاني: ذكر أقوال الأئمة الذين نفوا سماع مكحول من عنبسة، وأمّا المبحث الثالث فتطرّق إلى الأدلة التي تقضي بعدم سماع مكحول من عنبسة وبيان الرّاجح في هذه المسألة. وقد خلّصت هذه الدراسة إلى نتائج أهمّها صحّة عدم سماع مكحول من عنبسة، وعليه تكون رواياته عنه منقطعة

الكلمات المفتاحية: مكحول؛ عنبسة بن أبي سفيان؛ سماع؛ انقطاع.

Abstract

This research deals with one of the issues of ‘**Hadith Sciences**’, which is the hearing of ‘**Makhoul El Fakih El Shami**’, who is one of the senior followers of ‘**Anbasah bin Abi Sufyan**’.

The scholars differed about hearing ‘Makhoul’ from ‘Anbasah’, and I did not stop on the one who edited it but I did a scientific research that gathers all fragments and evidence that show what is correct in it. This research comes to clarify this issue with ‘**three main topics**’,

The first topic was: Explanation of the sayings of Imams who confirmed hearing ‘Makhoul’ from ‘Anbasah’. Followed by the second topic: mentioning the sayings of the imams who denied hearing ‘Makhoul’ from ‘Anbasah’, and as for the third topic: it treats the evidence that proves not hearing ‘Makhoul’ from ‘Anbasah’ and shows the most correct statement in this matter .

This study came to some conclusions, the most important one is the validity of not hearing ‘Makhoul’ from ‘Anbasah’. Accordingly, sayings about him are **interrupted**.

Keywords: Makhoul - Anbasah bin Abi Sufyan - hearing – interruption.

1. مقدمة:

الحمد لله رب العالمين وليّ الصّالحين والصّلاة والسّلام على رسوله محمّد الأمين، أرسله بالهدى ودين الحقّ، والصّلاة والسّلام على آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدّين من أعلوا هذا الدّين بالبيان والسّنان، فأزالوا عنه كلّ ما علق به مما ليس منه، فتركوا السّنة بيضاء نقية لا يشوبها كدر وبعد:

فقد تكفّل الله بحفظ السّنة، وهياً الله لها أئمة الحديث وأطباء العلل، فقاموا بذلك أحسن قيام، واحتطوا لقبول سنة النّبى ﷺ أعظم احتياط، فوضعوا شروطاً لتمييز المقبول منها والمردود، فإذا وُجدت حَكَمُوا عليه بالصّحة والقبول، ومتى تخلّفت حكموا عليه بالرّدّ والضعف، فمن تلکم الشّروط اتّصال السّند، فتجد الأئمة يضعفون الحديث لانقطاع في إسناده، ولا يقبلونه، ويدفعون قول من صحّحه ويحتجون عليه بعدم سماع الرّاي من شيخه، وهذا الشّروط من الشّروط الأساسيّة فبه يؤمن من دخول الوسائط بين الرّواة لم تتوفّر فيها العدالة والضبط، ولا يمكن الأمن من هذا إلّا بالتّحقيق من أنّ كلّ راو أخذ مرويّه بطريق معتبرة من طرق التّحمّل.

ولهذا كثرت المناقشات بين النقاد والمحاورات بينهم وبين تلاميذهم حول هذه القضية، فوقع بينهم خلاف في الحكم على بعض المرويات تبعاً لاختلافهم في توفر شرط الاتصال فيها، فمن حكم بسماع رواته بعضهم من بعض حكم بصحة الحديث، ومن نفاه منهم صار إلى تضعيفه، من تلكم الأحاديث التي وقع فيها الخلاف حديث مكحول، عن عنبسة، عن أم حبيبة، عن النبي ﷺ: «من مسّ ذكره فليتوضّأ» فقد ضعفه أيمة، وصحّحه آخرون، وسبب اختلافهم هو سماع مكحول من عنبسة، فلأجل ذلك رأيت أن أنجر بحثاً تتمحور إشكاليته في التساؤلين الآتيين:

هل أدرك مكحول عنبسة؟ وهل سمع منه؟ أم لم يثبت ذلك بل بينهما واسطة؟

ويهدف البحث إلى استقصاء جميع الأقوال في هذه القضية والنظر في حجج أصحابها للوصول إلى ترجيح في المسألة.

وألفت النظر أنه لا توجد دراسة سابقة في هذا الموضوع بعد البحث والتحري تعرّضت لهذه المسألة.

وتظهر أهمية هذه الدراسة في بيان طرق وقرائن إثبات سماع الرواة بعضهم من بعض، وذكر أسباب اختلاف الأئمة في الحكم بالسماع وعدمه.

وللإجابة على هذا السؤال جاء هذا البحث لتحرير أقوال الأئمة وبيان الرّاجح منها بقدر الوسع والطّاقة على الإشكالية المطروحة، سلكت المنهج المقارن وهو المناسب لدراسة القضايا الخلافية حيث يحرّر فيها محلّ النزاع وتناقش فيها الأدلة للوصول إلى ترجيح رأي على آخر، كما أستعين بالمنهج التاريخي (التّوثيقي) نظراً لطبيعة الدّراسة الحديثية التي تبنى على التّوثيق واسترداد الوقائع التاريخية وتحليل شواهدا.

وقد قسمت هذا البحث إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأوّل: أقوال الأئمة في سماع مكحول من عنبسة.

المطلب الأوّل: أقوال الأئمة المثبتين سماع مكحول من عنبسة.

المطلب الثّاني: أقوال الأئمة النّافين سماع مكحول من عنبسة.

المبحث الثّاني: أدلة الفريقين والترجيح.

المبحث الأول: أقوال الأئمة في سماع مكحول من عنبسة

المطلب الأول: أقوال الأئمة المثبتين سماع مكحول من عنبسة.

ذهب جمع من العلماء إلى إثبات سماع مكحول من عنبسة فمنهم:

1- مروان بن محمد الطاطري:

عن محمد بن زرعة الرعيّنيّ أنّه سأل مروان بن محمد عن سماع مكحول من عنبسة بن أبي سفيان؟، فلم ينكر ذلك»⁽¹⁾.

فهو لم يثبت السماع، وإنّما لم ينكر أن يكون سمع منه باعتبار تعاصرهما، فلو كان يرى أنّه سمع منه لصاح به.

2- الإمام أحمد بن حنبل

لم أقف على نصّ صريح للإمام أحمد يثبت سماع مكحول من عنبسة، والمنقول عنه تصحيحه للحديث، وعليه اعتمد كلّ من نقل رأي أحمد في القضية، لأنّ التصحيح يستلزم ثبوت اتصال الإسناد، وثبوت الاتصال يستلزم أيضا سماع مكحول من عنبسة.

فقد سئل الإمام أحمد عن الأحاديث المروية في مسّ الذكر أيّها أصحّ عندك؟ فأجاب بقوله: «حديث أمّ حبيبة»، وفي رواية «حسن الإسناد».

وقد نقل هذا الكلام عنه جماعة من أصحابه منهم: عليّ بن سعد⁽²⁾، وأبو طالب⁽³⁾، وأبو زرعة الدمشقيّ⁽⁴⁾، والخلال⁽⁵⁾، ومن المتأخرين الضيّاء⁽⁶⁾.

وعلق الخلال عليه: «ولو لم يكن عند أبي عبد الله أنّ مكحولا سمع من عنبسة لم تتواتر عنه الرواية بتصحيح حديث أمّ حبيبة»⁽⁷⁾.

⁽¹⁾ أبو زرعة الدمشقيّ في «التاريخ» (1/328) والرامهرمزيّ في «المحدث الفاصل» (ص: 444).

⁽²⁾ مغلطي «شرح ابن ماجه» (548/1).

⁽³⁾ المرجع السابق.

⁽⁴⁾ ابن عبد البرّ في «التمهيد» (37/11)، و«الاستذكار» (30/3).

⁽⁵⁾ ابن الملقّن في «البدور المنير» (2/464)، وابن حجر في «التلخيص الحبير» (331/1).

⁽⁶⁾ الضيّاء في «السنن والأحكام» (146/1-147)، وابن قدامة في «المغني» (1/241-242).

⁽⁷⁾ مغلطي في «شرح ابن ماجه» (549/1).

ونسبه إليه ابن عبد البر: «... والحديثان جميعا عندهما -يحيى وأحمد- صحيحان فهذان إماما أهل الحديث يصححان الحديث...»⁽⁸⁾.

ولعل ما نسبته ابن عبد البر إلى أحمد استند في ذلك إلى المحاوراة التي جرت بينه وبين يحيى بن معين حيث ضعف أحاديث نقض الوضوء من مسنن الذكر حين سئل عنها، سئل أحمد صحح حديث أم حبيبة، فأعلم ابن معين بذلك فسكت، فكأن ابن عبد البر أخذ منه رجوع ابن معين إلى قول أحمد بتصحيح الحديث وبالتالي سماع مكحول من عنبسة.

وسيأتي تحرير لفظة «سكت» في هذه القصة عند ذكر قول ابن معين.

وعكس أبو زيد الدبوسي القضية فنسب إلى أحمد أنه: «كان يقول بصحة هذا الحديث ثمّ وجده مرسلًا؛ لأنّ مكحولًا لم يلق عنبسة»⁽⁹⁾.

وتعقب مغلطاي أبا زيد بأن «ما حكى عن أحمد فليس فيه تصريح برجوعه عن قوله، وإنه مع ذلك قول شاذ لم يروه أحد من أصحابه عنه فيما رأينا والله أعلم»⁽¹⁰⁾.

ويجاب أيضا أنّ الإمام أحمد لم ينصّ على سماع مكحول من عنبسة، وقد سكت لما احتجّ عليه ابن معين بعدم لقاء مكحول لعنبرة، ولم يذكر شيئاً يدفع قول ابن معين، ولم ينقل أصحاب أحمد لهذه القصة لأنها واقعة خاصة نقلها عنه مضر ثم هو من أصحاب أحمد فقد ذكره ابن أبي يعلى في «طبقات الحنابلة»⁽¹¹⁾.

3- دحيم: نقل ذلك عنه ابن عبد البر⁽¹²⁾، وابن حجر⁽¹³⁾.

4- ابن خزيمة: وقد صحح حديث أم حبيبة في الرواتب⁽¹⁴⁾.

⁽⁸⁾ ابن عبد البر، «التمهيد» (37/11)، وبنحوه في (17/191).

⁽⁹⁾ شرح ابن ماجه لمغلطاي (550/1).

⁽¹⁰⁾ شرح ابن ماجه لمغلطاي (550/1).

⁽¹¹⁾ (381/1).

⁽¹²⁾ ابن عبد البر، «التمهيد» (39/11).

⁽¹³⁾ ابن حجر، «التلخيص الحبير» (331/1).

⁽¹⁴⁾ ابن خزيمة، «الصحيح» (1262) (1263).

5- ابن السّكن:

قال ابن السّكن: «ولا أعلم في حديث أمّ حبيبة علّة إلاّ أنّه قيل: إنّ مكحولاً لم يسمعه من عنبسة بن أبي سفيان»⁽¹⁵⁾.

6- الحاكم: وقد صحّح حديث أمّ حبيبة في الرّواتب من رواية مكحول عن عنبسة عنها⁽¹⁶⁾.

المطلب الثّاني: أقوال الأئمّة النّافين سماع مكحول من عنبسة

وقد حكم جمع من الحفاظ بعدم سماع مكحول من عنبسة، وهم على صنفين من اتّفق قوله بعدم السّماع، ومنهم من اختلف عليه في ذلك: فمن اتّفق عليه:

1- أبو مسهر عبد الأعلى بن مسهر: فقد صرّح بأنّ مكحولاً لم يسمع من عنبسة، ولا يدرى أدركه أم لا⁽¹⁷⁾.

2- هشام بن عمّار: فصّح هشام بن عمّار: «لم يسمع مكحول من عنبسة بن أبي سفيان»⁽¹⁸⁾.

3- البخاري: نقل التّرمذيّ عنه أنّ مكحول لم يسمع من عنبسة بن أبي سفيان⁽¹⁹⁾.

4- أبو حاتم الرّازي: نقل ابن أبي حاتم عن أبيه أنّ مكحولاً لم يلق عنبسة⁽²⁰⁾.

5- النّسائي: وصّح بأنّ مكحولاً لم يسمع من عنبسة شيئاً⁽²¹⁾.

6- الطّحاوي: فبعد أن ذكر الخلاف رجّح أنّ مكحولاً لم يسمع من عنبسة شيئاً⁽²²⁾.

⁽¹⁵⁾ ابن عبد البر، «التّمهيد» (39/11)، «الاستذكار» (30/3)، ابن حجر في «التلخيص الحبير» (1/331).

⁽¹⁶⁾ الحاكم، «المستدرک على الصحيحين» (1191).

⁽¹⁷⁾ ابن معين «تاريخ - رواية الدّوري» (2/284)، الطّحاوي «شرح معاني الآثار» (452) ابن عساکر «تاريخ دمشق» (60/211).

⁽¹⁸⁾ ابن أبي حاتم، «المراسيل» (ص: 211).

⁽¹⁹⁾ التّرمذي، «السّنن» (1/327)، و«العلل الكبير» (ص: 49).

⁽²⁰⁾ ابن أبي حاتم، «علل الحديث» (2/425)، (1/521-522).

⁽²¹⁾ النّسائي «السّنن» (3/522).

⁽²²⁾ الطّحاوي «شرح معاني الآثار» (75/1).

وممن وقع الخلاف عليهم يحيى بن معين وأبو زرعة الرّازي:

7- يحيى بن معين:

روى مضر بن محمّد عن يحيى بن معين أنّ مكحولاً لم يسمع من عنبسة وذلك بعد حكايته لمناظرة جرت بينه وبين الإمام أحمد وهي: «سألت يحيى بن معين عن مسّ الذّكر، أيّ شيء أصحّ فيه من الحديث؟ قال يحيى بن معين: قلت-مضر بن محمّد-: فإنّ الإمام أبا عبد الله أحمد بن حنبل رحمه الله يقول: «أصحّ حديث فيه حديث العلاء، عن مكحول، عن عنبسة، عن أمّ حبيبة؟ قال: هذا أضعفها. قلت: وكيف؟ قال: مكحول لم يسمع من عنبسة شيئاً».

نقل هذه القصّة ابن دقيق العيد من الجزء الثّاني من منتقى أبي الحسن الدّارقطنيّ على ابن الفضل⁽²³⁾، ونقلها مغلطاي⁽²⁴⁾ من «سؤالات مضر بن محمّد»

لكن رواها ابن عبد البر⁽²⁵⁾ عن خلف بن القاسم، حدّثنا محمّد بن زكريا بن يحيى بن أعين المقدسيّ، حدّثنا مضر بن محمّد به وزاد في آخرها «فسكت»، ولم ينقل تضعيف ابن معين فما بعده من الكلام.

فزيادة: «فسكت»، لم ينقلها ابن دقيق العيد، ومغلطاي.

ورأوي هذه الزّيادة عن مضر هو محمّد بن زكريا بن يحيى بن أعين لم أقف له على ترجمة، ولا يقدح هذا في نقل مضر فالظاهر أنّه رواية كتاب، وما نقله ابن دقيق العيد رواية أخرى لأنّه ساقه بإسناد آخر فقال: «وروى عليّ بن عبد الله بن الفضل البغداديّ، ثنا إبراهيم بن محمّد بن خالد الحربيّ، ثنا مضر بن محمّد..» وهي أتمّ من رواية ابن أعين.

وعليّ بن عبد الله بن الفضل هو صاحب الجزء الذي انتقاه الدّارقطنيّ قد وثّقه.

وإبراهيم بن محمّد بن خالد الحربيّ لم أهتمد إليه، وهذا الطّريق رواية لكتاب فيكون ما زاد فيها من باب زيادات روايات الكتاب بعضها على بعض فتقبل.

⁽²³⁾ ابن دقيق العيد، «الإمام في معرفة أحاديث الأحكام» (2/ 302-303).

⁽²⁴⁾ مغلطاي، «شرح ابن ماجه» (1/ 550).

⁽²⁵⁾ ابن عبد البر، «التّمهيد» (11/ 38).

وممن نقل عن ابن معين عدم السماع أبو بكر الرّازي⁽²⁶⁾ عن أبي الحسن الكرخي عن أبي عون الفرائضي عن عباس الدّوري عن يحيى بن معين ذكر: «ثلاثة أحاديث لا تصحّ عن النّبي ﷺ: ... «من مسّ ذكره فليتوضأ». ذكر ذلك عباس لأحمد فقال: يصحّ في مسّ الدّكر: حديث مكحول عن عنبسة، قال: فجئت إلى يحيى فذكرت ذلك له، فقال: «مكحول لم ير عنبسة»⁽²⁷⁾.

وفي صحّة هذا النّقل نظر، فراويه أبو عون الفرائضي ذكره الخطيب⁽²⁸⁾ ولم يحك فيه جرحاً ولا تعديلاً، ولم يرد هذا النّقل في كتاب التّاريخ رواية الدّوري، لهذا ضعّفها ابن الجوزي⁽²⁹⁾، وابن عبد الهادي⁽³⁰⁾، وابن حجر⁽³¹⁾.

ونقل الحاكم عن يحيى بن معين أنّه كان «يثبت سماع مكحول من عنبسة»⁽³²⁾.

وهذا النّقل غريب من الحاكم فقد ثبت عن ابن معين تضعيفه وقد أثبت له غير واحد.

وعلق ابن دقيق العيد على كلام الحاكم: «كذا قال: «يحيى بن معين»! وقد قدّمنا في حكاية مضر من جهة ابن الفضل خلاف ذلك»⁽³³⁾.

وقد نسب عدد من العلماء القول بعدم سماع مكحول من عنبسة إلى ابن معين: منهم الجصاص⁽³⁴⁾، وابن القصّار⁽³⁵⁾، القدوري⁽³⁶⁾، وابن التّركماني⁽³⁷⁾، وابن الملقن⁽³⁸⁾، وابن حجر⁽³⁹⁾.

(26) الجصاص، «شرح مختصر الطّحاوي» (4/ 268) ولم يسق الرواية كاملة.

(27) الخوارزمي، «جامع المسانيد» (1/ 63-64)، وابن عبد الهادي «تنقيح التّحقيق» (1/ 270).

(28) الخطيب، «تاريخ بغداد» (5/ 370).

(29) ابن الجوزي، «التّحقيق في مسائل الخلاف» (1/ 271).

(30) ابن عبد الهادي، «تنقيح التّحقيق» (1/ 271).

(31) ابن حجر، «التّلاخيص الحبير» (1/ 327).

(32) البيهقي، «الخلافيات» (1/ 322).

(33) ابن دقيق العيد، «الإمام في معرفة أحاديث الأحكام» (2/ 305).

(34) الجصاص، «شرح مختصر الطّحاوي» (1/ 392).

(35) ابن القصّار «عيون الأدلّة» (1/ 454).

(36) القدوري، «التّجريد» (1/ 185-186).

(37) ابن التّركماني، «الجوهر النّقي» (1/ 129).

(38) ابن الملقن، «البدر المنير» (2/ 464).

(39) ابن حجر، «التّلاخيص الحبير» (1/ 331).

وعزاه الجصاص والقُدوري إلى التَّاريخ، وأحسبه وهما نتج من الرواية المتقدِّمة عن الدَّوري، فلمَّا رأيا أنَّه من جهته جعلاه في تاريخ ابن معين، لأنَّ الدَّوري يروي التَّاريخ عنه.

8- أبو زرعة: اختلف النَّقل عن أبي زرعة:

فنقل ابن أبي حاتم عنه أنَّ مكحولاً لم يسمع من عنبسة شيئاً⁽⁴⁰⁾.

فهذا نصٌّ صريح في عدم السَّماع.

ونقل عنه التَّرمذي: «سألت أبا زرعة عن حديث أمِّ حبيبة فاستحسنه، ورأيت أنه كأنَّه يعدُّه محفوظاً»⁽⁴¹⁾.

ونقله بلفظ آخر: «حديث أمِّ حبيبة في هذا الباب صحيح، وهو حديث العلاء بن الحارث، عن مكحول، عن عنبسة بن أبي سفيان، عن أمِّ حبيبة»⁽⁴²⁾.

اختلفت عبارته ففي العلل: «استحسنه وكأنَّه يعدُّه محفوظاً»، وفي السَّنن صحَّحه.

ونسب ذلك إلى أبي زرعة جماعة منهم: الضَّيَّاء⁽⁴³⁾، وابن الملقَّن⁽⁴⁴⁾، وابن حجر⁽⁴⁵⁾.

وأظنَّهم نقلوا تصحيح أبي زرعة عن التَّرمذي.

ولعلَّ رواية ابن أبي حاتم هي المقدِّمة لأنَّها متأخِّرة لسَّماع ابن أبي حاتم من أبي زرعة بعد سماع التَّرمذي، فابن أبي حاتم ولد سنة 245هـ، وبدأ سماع الحديث قبل 260هـ؛ لأنَّه حجَّ في هذه السَّنة، وأبو زرعة توفي سنة 264هـ.

ولم أقف على ما يعيِّن سماع التَّرمذي من أبي زرعة، والأقرب أنَّه كان قبل ذلك بكثير.

وأيضاً مما يرجِّح رواية ابن أبي حاتم مزيد اختصاصه بأبي زرعة وملازمته إيَّاه إلى آخر لحظات عمره.

⁽⁴⁰⁾ ابن أبي حاتم، «المراسيل» (ص: 212).

⁽⁴¹⁾ التَّرمذي، «العلل الكبير» (ص: 49).

⁽⁴²⁾ التَّرمذي، «السَّنن» (1/ 327).

⁽⁴³⁾ الضَّيَّاء، «السَّنن والأحكام» (1/ 146-147).

⁽⁴⁴⁾ ابن الملقَّن، «البدْر المنير» (2/ 464).

⁽⁴⁵⁾ ابن حجر، «التَّلخيص الحبير» (1/ 331).

وأما ما ذكره مغلطاي: «وأما قول أبي زرعة: إن حمل على التناقض فيكون ظهر له أحد القولين بعد الآخر، وإن حمل على أنه وجه بعيد عنده صحيح محفوظ مع انقطاعه فقد يتأتى ذلك في كلامهم، لكن بضميمة أخرى مشعرة بالمقصود»⁽⁴⁶⁾.

والاحتمال الثاني فيه جمع بين قوله بخلاف الأول فهو ترجيح، والجمع بينها أولى، وقوله «على وجه بعيد»، فيه نظر، فإذا كان له نظائر في كلامهم فما هو وجه البعد؟ مثل رواية أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود عن أبيه فهو لم يسمع منه ومع ذلك احتمل الأئمة حديثه.

9- ابن وضاح:

نقله مغلطاي⁽⁴⁷⁾ تضعيفه في زيادته على تصنيف وكيع بن الجراح بن مليح.

وتضعيفه راجع إلى عدم اتصال سنده لأن رواته ثقات، وهو المورد الوحيد لاختلاف الأئمة في حديث أم حبيبة.

وقد استدلل أصحاب هذا الرأي بإدخال مكحول الواسطة بينه وبين عنبسة، وقد أشار إلى هذه العلة البخاري: «مكحول لم يسمع من عنبسة، روى عن رجل، عن عنبسة، عن أم حبيبة: «من صلى في يوم وليلة ثنتي عشرة ركعة»⁽⁴⁸⁾.

وكذا احتج أبو حاتم على عدم السماع: «روى ابن لهيعة في هذا الحديث مما يوهن الحديث، أي: تدل روايته أن مكحولاً قد أدخل بينه وبين عنبسة رجلاً»⁽⁴⁹⁾.

وأعاد العلة نفسها في الحديث الثاني: «لهذا الحديث علة؛ رواه ابن لهيعة، عن سليمان بن موسى، عن مكحول، عن مولى لعنبرة بن أبي سفیان، عن عنبسة، عن أم حبيبة، عن النبي ﷺ. قال أبي: هذا دليل أن مكحول لم يلق عنبسة»⁽⁵⁰⁾.

⁽⁴⁶⁾ مغلطاي، «شرح ابن ماجه» (550/1).

⁽⁴⁷⁾ مغلطاي «شرح ابن ماجه» (550/1).

⁽⁴⁸⁾ الترمذي، «العلل الكبير» (ص: 49).

⁽⁴⁹⁾ ابن أبي حاتم «علل الحديث» (522-521/1).

⁽⁵⁰⁾ ابن أبي حاتم «علل الحديث» (425-427/2).

المبحث الثاني: أسباب الخلاف والتّرجيح

وقبل التّرجيح بين القولين نحاول أن نعرض إلى الأسباب الموجبة للخلاف:

الأول: اختلاف الشّاميين الذين هم أعرف بتاريخ مكحول

من أسباب الخلاف اعتماد أقوال الشّاميين باعتبارهم أعرف بحديث أهل بلدهم وبتاريخ رواته، وقد أشار إلى اعتبار هذه القرينة ابن حجر حيث قال: «.... وخالفهم دحيم، وهو أعرف بحديث الشّاميين: فأثبت سماع مكحول من عنبسة»⁽⁵¹⁾.

وفي ذلك نظر فقد خالف دحيمًا من هو مثله بل أعلى وهو أبو مسهر عبد الأعلى بن مسهر، وتابعه هشام بن عمار فنفيًا السّماع بينهما.

وأما مروان بن محمد الطّاطريّ فجوّز أن يسمع منه، والتّجوز لا يعني الإثبات.

الثاني: الخلاف في الإدراك وإمكانية اللقاء

ومن الأمور التي تعد سببا للخلاف في إمكانية اللقاء وذلك أنّ من أثبت السّماع فقد أثبت إمكان اللقاء ضمنا، وكثير من النّافين اعتمادهم على عدم الإدراك وإمكانية اللقاء، فأبو مسهر نفى السّماع وتردّد في الإدراك وأبو حاتم جزم بعدم اللقاء.

وهذا شيء من حال عنبسة ومكحول يظهر من خلاله عدم إدراكه بله السّماع منه.

وقد ورد من أخبار أنّ معاوية استعمله على الصّانفة سنة اثنتين وأربعين فبلغ مرج الشّحم وولاه الموسم بمكة⁽⁵²⁾، وحجّ بالنّاس سنة ست وأربعين، وسنة سبع وأربعين⁽⁵³⁾، وولاه معاوية أيضا مكة، وكان إذا شخص إلى الطّائف استخلف طارق بن مرقع⁽⁵⁴⁾،

وقد ذكر العجليّ شيئا من تاريخه ووفاته: «وولّى معاوية مَكَّةَ عنبسة بن أبي سفيان ثمّ عزله، وولّى خالد بن العاص بن هشام بن المغيرة المخزوميّ ثمّ عزله، وولّى عنبسة بن أبي سفيان وضّمّ إليه الطّائف، فلم يزل عليها حتّى مات في سنة ثمان وأربعين»⁽⁵⁵⁾.

⁽⁵¹⁾ ابن حجر، «التلخيص الحبير» (331/1).

⁽⁵²⁾ ابن عساکر، «تاريخ دمشق» (15/47).

⁽⁵³⁾ ابن عساکر، «تاريخ دمشق» (21/47).

⁽⁵⁴⁾ ابن عساکر، «تاريخ دمشق» (21/47)، وانظر خليفة بن خياط، «التاريخ» (ص:208).

⁽⁵⁵⁾ البلاذري، «أنساب الأشراف» (159/5).

فهذا نصّ من هذا الإمام في وفاة عنبسة.

فلقاء مكحول لعنبة بعيد، وذلك أنّ عنبة كان يكون بالشّام، أو بالحجاز-مكة أو الطائف- على ما ذكر في ترجمته.

وأما مكحول فإنّه كان من سبي كابل سنة أربع وأربعين، ذكر ذلك خليفة بن خياط⁽⁵⁶⁾، وبدأ طلب العلم بعدما أُعتق وذلك في مصر، ثمّ انتقل إلى العراق، ثمّ انتقل إلى الحجاز، ثمّ انتقل إلى الشّام.

وقد أخرج أبو داود هذه الرحلة في «السّنن» عن مكحول حاكيا عن نفسه: «كنت عبدا بمصر لامرأة من بني هذيل فأعتقتني، فما خرجت من مصر وبها علم إلّا حويت عليه فيما أرى، ثمّ أتيت الحجاز فما خرجت منها وبها علم إلّا حويت عليه فيما أرى، ثمّ أتيت العراق فما خرجت منها وبها علم إلّا حويت عليه فيما أرى، ثمّ أتيت الشّام فغربلتها كلّ ذلك أسأل عن النفل...»⁽⁵⁷⁾.

فإذا اعتبرنا سنّه لما سبي وأخذ إلى مصر والوقت الذي قضاه في العبوديّة يكون بدأ طلب العلم بعد سنة ثمان وأربعين بالتّقريب، وهي سنة وفاة عنبة، فإذا انضاف المدّة التي قضاه في مصر وتدرّجه في العلم وانتقاله إلى البلدان لتحصيله فلا يكون قد لقي عنبة.

الثالث: قلة روايته عنه مع اشتهاره بالإرسال

من الأمور التي توجب الخلاف قلة ما رواه عنه، فالنّافي يستأنس بذلك، وربّما يقوّي ذلك باشتهاره بالإرسال، فيتأكد طلب التّصريح بالسّماع حتّى وإن ثبتت المعاصرة.

فمكحول لم يرو عن عنبة إلّا حديثين -بحسب بحثي- وهما: «من مسّ ذكره فليتوضّأ»، و«من ركع لله ثنتي عشرة ركعة» وسيأتي تخريجه إن شاء الله.

ومكحول أيضا كثير الإرسال فقد أرسل عن جماعة لم يسمع منهم، فالرّاي إذا روى عن معاصره وكان كثير الإرسال فلا يحكم بسماعه منه حتّى يصحّ بالتّحديث ولو مرّة.

⁽⁵⁶⁾ خليفة بن خياط، «تاريخ» (ص: 206).

⁽⁵⁷⁾ أبو داود «السّنن» (2740).

الرابع: روايته عنه بالواسطة

من القرائن التي يعتمد عليها النفاة الرواية عن الشيخ بالواسطة، وإن كان المخالف قد يعتبر ذلك من قبيل المزيد في متصل الأسانيد، فقد روى مكحول عنه بإدخاله الواسطة بينه وبين عنبسة في حديث نواقض الوضوء، وحديث النوافل، وقد أشار إلى هذه العلة البخاري، وأبو حاتم وقد تقدّم ذكرها.

فروى ابن لهيعة⁽⁵⁸⁾ عن مكحول، أنّ مولى لعنبرة بن أبي سفيان حدثه، أنّ عنبرة بن أبي سفيان أخبره، عن أمّ حبيبة بنت أبي سفيان فذكرت الحديث. وسيأتي تفصيل هذه الرواية.

الخامس: هل يعتبر تصحيح الخبر إثباتا للاتصال

ومن القرائن التي يعتمد عليها نفاة السماع أنّ تصحيح الحديث ليس لازما لسماع الرواي من شيخه، فقد يحكمون بصحة الإسناد لوجود متابع، أو شاهد، ولا يتعرضون لسماع التلميذ من شيخه، وكذا لفظ أصح شيء في الباب، فالنفاة لم يلتفتوا إلى ثبوت الحديث من طريق أخرى، وإنّما حرّروا سماع بين مكحول وعنبرة وإن حكموا بعد ذلك بصحة الحديث.

فعبارة من حكم بسماعه ليست صريحة في إثبات السماع، فأغلب من حكي عنه هذا الرأي أخذ من تصحيحه لحديث أمّ حبيبة كالإمام أحمد.

ونقل أبي زرعة الدمشقي، وعليّ بن سعد، وأبي طالب عنه ليس فيه تصحيح لحديث أم حبيبة، فعبارة «أصح حديث في الباب» لا يستلزم أنّه صحيح في نفسه فيحتمل أن يكون ضعيفا لكنّه أحسن وأقوى وأصحّ من غيره.

وكذا عبارة «هو حسن الإسناد» فإنّ من إطلاقات الحسن عند المتقدمين الغرابة، وهذا حديث غريب لا يعرف إلّا من هذا الوجه كما نصّ على ذلك الطبراني، فيحتمل أن يكون المراد بالحسن الغرابة، وقد كان الإمام أحمد يكتب إلى أبي مسهر في هذا الحديث ليكتبه له⁽⁵⁹⁾.

⁽⁵⁸⁾ أخرجه أحمد في «المسند» (26772)، والطبراني في «المعجم الكبير» (457).

⁽⁵⁹⁾ أبو زرعة الدمشقي «التاريخ» (396/1)، الخطيب، «تاريخ بغداد» (73/11) ابن عساكر، «تاريخ دمشق» (362-363).

بخلاف من رأى عدم السَّماع، فقد صرَّح به واحتجَّ له.

السادس: هل صحَّ تصريحه بالسَّماع

ولعلَّ من أهم أسباب الخلاف ورود التَّصريح بالسَّماع في بعض الرِّوايات مع اختلاف الموقف منها.

فأغلب من صحَّح سماع مكحول من عنبة -إلا ما حكى عن دحيم- إنَّما أخذ الحكم بالسَّماع من تصحيحهم الحديث وهذا هو الأصل، إلَّا أنَّه ليس بلازم أن يُحكم بالاتِّصال من خلال تصحيحه الحديث، ولهذا نظائر كرواية أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود عن أبيه. جاء في بعض الرِّوايات التَّصريح بسماع مكحول من عنبة في الحديثين وهو وهُم من رآويه وهذا بيان ذلك:

تخريج حديث «من صلى لله»:

رواه مكحول عن عنبة بن أبي سفيان عن أمِّ حبيبة عن النَّبيِّ ﷺ، وقد اختلف عليه على وجهين:

الوجه الأوَّل: مكحول عن عنبة عن أمِّ حبيبة، عن النَّبيِّ ﷺ.

رواه عبد الرَّحمن بن يزيد بن جابر⁽⁶⁰⁾ وليث بن أبي سليم⁽⁶¹⁾، عن مكحول، عن عنبة، عن أمِّ حبيبة، عن النَّبيِّ ﷺ.

ورواه النِّعمان بن المنذر عن مكحول واختلف عليه:

رواه ثلاثة: صدقة بن خالد⁽⁶²⁾، والهيثم بن حميد⁽⁶³⁾، ومحمَّد بن شعيب بن شابور⁽⁶⁴⁾، كلُّهم عن النِّعمان بن المنذر، عن مكحول، عن عنبة، ولم يصرِّحوا بالسَّماع.

⁽⁶⁰⁾ أخرجه الطَّبْراني في «المعجم الكبير» (443) ومن طريقه ابن عساكر تاريخ دمشق (165/16).

⁽⁶¹⁾ أخرجه الطَّبْراني في المعجم الأوسط (7547) ومسند الشَّاميَّين (3631).

⁽⁶²⁾ أخرجه ابن خزيمة في «الصَّحيح» (1262).

⁽⁶³⁾ أخرجه ابن خزيمة في «الصَّحيح» (1263)، والطَّبْراني في «المعجم الأوسط» (3083) (3162) «مسند الشَّاميَّين» (1263)

(3633)، والحاكم في «المستدرک على الصَّحيحين» (1175) وعنه البهقي في «السَّنن الكبرى» (4164).

⁽⁶⁴⁾ أخرجه أبو داود في «السَّنن» (1260)، والطَّبْراني في «مسند الشَّاميَّين» (1263)، وابن شاهين في «الرَّغيب في فضائل

الأعمال» (84)، وتام في «الفوائد» (1033) ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (131/62).

ورواه عبد الله بن يوسف⁽⁶⁵⁾ عن يحيى بن حمزة عن النعمان ولم يصرح بالسّماع.

ورواه هشام بن عمار عن يحيى بن حمزة عن النعمان، واختلف عليه:

فرواه عبد الله بن أحمد بن موسى الحافظ عن هشام ولم يصرح بالسّماع بين مكحول وعنبسة⁽⁶⁶⁾.

وخالفه البخاريّ فرواه عن هشام فجاء فيها مصرّحاً بالسّماع⁽⁶⁷⁾.

وعبد الله هذا هو عبدان من الحفاظ الكبار وأحد الأئمة، فلعلّ التصريح وهم من هشام بن عمار فقد كان يقبل التلقين، وقد خالف هشاماً عبد الله بن يوسف فلم يصرح بالسّماع.

وكذلك صدقة بن خالد، والهيثم بن حميد، ومحمد بن شعيب بن شابور فرووه عن النعمان ولم يصرحوا بالسّماع فهي متابعة قاصرة لعبد الله بن يوسف.

ويحتمل أن يكون تصحيحاً في نسخة التاريخ على أنّها ثابتة في طبعتين: طبعة المعلّي، والطبعة الجديدة، والبخاريّ نفسه لم يعتمد على هذا التصريح بل حكم بعدم سماع مكحول من عنبسة، ومما يؤكد عدم صحّة هذا التصريح بالسّماع أنّ هشام بن عمار نفسه نفى سماع مكحول من عنبسة.

الخلاصة رواه النعمان بن المنذر، وعبد الرحمن بن يزيد بن جابر وليث بن أبي سليم، عن مكحول، عن عنبسة، عن أمّ حبيبة، عن النّبي ﷺ.

وما ورد من التصريح بالسّماع فهو وهم.

والنعمان بن المنذر صدوق وسط.

⁽⁶⁵⁾ أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (3162) و«مسند الشاميين» (1263) (3633).

⁽⁶⁶⁾ أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (131/62).

⁽⁶⁷⁾ أخرجه البخاريّ في «التاريخ الكبير» (36/7).

وعبد الرحمن بن يزيد بن جابر ثقة من أصحاب مكحول، لكن نبّه ابن عساكر في ترجمة خالد بن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر إلى أنّه ابن تميم الضّعيف: «وقوله: «ابن جابر» وهم إنّما هو ابن يزيد بن تميم الذي تقدم ذكره قبل هذا وهذا وهم قد تمّ فإنّ أبا أسامة حمّاد بن أسامة روى عن والد الأوّل عبد الرحمن بن يزيد بن تميم، وكان قد قدم عليهم الكوفة فكان يقول في نسبه: عبد الرحمن بن يزيد بن جابر يهيم في ذلك، وابنه خالد هذا أراه سكن الكوفة يروي عنه أهلها ولا أعرف للشّاميين عنه رواية، فوهم عبيد بن يعيش في تسمية جدّه جابرا كما وهم أبو أسامة»⁽⁶⁸⁾.

فبان أنّ المذكور هو ابن تميم وهو واه.

والليث هو ابن أبي سليم وقد تفرد بالرواية عنه حسّان بن إبراهيم.

كما نصّ على ذلك الطّبراني: «لم يرو هذا الحديث عن ليث إلّا حسّان بن إبراهيم»⁽⁶⁹⁾.

وقد رواه عن حسّان بن إبراهيم الشاذكونيّ وهو ضعيف جدا ورمي بالكذب، فلا يصحّ الإسناد إلى الليث.

وقد خولف في إسناده فرواه محمّد بن أبي يعقوب الكرمانيّ، عن حسّان بن إبراهيم، عن ليث، عن مكحول، عن يزيد بن أبي سفيان، عن أمّ حبيبة مرفوعا.

فجعل شيخ مكحول «يزيد» بدل «عنبسة».

ومحمّد بن أبي يعقوب ثقة، ولعلّ هذا التّخليط من ليث بن أبي سليم فهو سيّئ الحفظ.

فلم يبق ممّن ينظر في حديثه إلّا التّعمان بن المنذر الذي رواه عن مكحول، عن عنبسة عن أمّ حبيبة، عن النّبي ﷺ.

⁽⁶⁸⁾ ابن عساكر «تاريخ دمشق» (16/165-166).

⁽⁶⁹⁾ الطّبراني، «المعجم الأوسط» (7/298).

الوجه الثاني: ورواه سليمان بن موسى عن مكحول؛ ورواه عن سليمان: سعيد بن عبد العزيز، وابن لهيعة.

واختلف على سعيد بن عبد العزيز:

فرواه مروان بن محمد، عن سعيد بن عبد العزيز واختلف عليه:

فرواه أحمد بن ناصح⁽⁷⁰⁾، ومحمود بن خالد⁽⁷¹⁾، والترقي⁽⁷²⁾ ثلاثهم عن مروان بن محمد عن سعيد بن عبد العزيز عن سليمان بن موسى، عن مكحول، عن عنبسة، عن أمّ حبيبة، عن النبي ﷺ.

وخالفهم محمد بن ذكوان⁽⁷³⁾ فرواه عن مروان بن محمد، عن سعيد، عن مكحول، عن عنبسة، عن أمّ حبيبة، فأسقط سليمان بن موسى.

الصّواب رواية الجماعة، ومحمد بن ذكوان لم لأقف على ترجمته، وذكر ابن عساكر في تاريخ دمشق⁽⁷⁴⁾ «محمد بن ذكوان»، ولم يحك فيه جرحاً ولا تعديلاً، ويشبه أن يكون هو، لأنّه من هذه الطبقة، أو بعدها بقليل.

وخالف مروان بن محمد:

أبو عامر⁽⁷⁵⁾ فرواه عن سعيد بن عبد العزيز، عن سليمان بن موسى، عن محمد بن أبي سفيان، عن أمّ حبيبة مرفوعاً.

فأبدل محمد بعنبسة، ولم يذكر في إسناده مكحولاً.

ورواه أبو عاصم عن سعيد بن عبد العزيز، واختلف عليه:

⁽⁷⁰⁾ أخرجه النسائي في السنن الكبرى (1580) السنن الصغرى (1830).

⁽⁷¹⁾ أخرجه النسائي في السنن الكبرى (1574) السنن الصغرى (1831)، والطبراني في مسند الشاميين (327)، (3634) والمعجم الكبير (452)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (15/47).

⁽⁷²⁾ أخرجه في جزئه (3)، ومن طريقه أبو طاهر المخلص في المختصيات (1498) وابن عساكر في تاريخ دمشق (16-15/47).

⁽⁷³⁾ ذكر هذا الوجه الدارقطني في العلل (277/9)، ولم أقف عليه مسنداً.

⁽⁷⁴⁾ ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (3/53).

⁽⁷⁵⁾ أخرجه ابن خزيمة في «الصحيح» (1261).

فرواه عبد الله بن إسحاق⁽⁷⁶⁾ ومحمد بن معمر⁽⁷⁷⁾ كلاهما عن أبي عاصم، عن سعيد بن عبد العزيز، عن سليمان بن موسى، عن محمد بن أبي سفيان، عن أم حبيبة مرفوعاً.

وخالف عبد الله بن إسحاق ومحمد بن معمر:

الحسن بن علي الحلواني⁽⁷⁸⁾ فرواه عن أبي عاصم، عن سعيد بن عبد العزيز، عن سليمان بن موسى، عن مكحول، عن عنبسة بن أبي سفيان، عن أم حبيبة.

فقد اضطرب أبو عاصم في روايته.

ورواه زيد بن عبيد⁽⁷⁹⁾، وعمرو بن أبي سلمة⁽⁸⁰⁾، ومحمد بن بكار بن بلال⁽⁸¹⁾ ثلاثهم عن سعيد بن عبد العزيز، عن سليمان بن موسى، عن عنبسة، عن أم حبيبة، أن النبي ﷺ قال فذكره. ولم يذكر مكحولاً في إسناده.

وحكم النسائي بعد رواية أبي عاصم من حديث محمد بن أبي سفيان بالوهم وصوب رواية مروان من حديث سعيد بن عبد العزيز⁽⁸²⁾.

وذلك أن كل من رواه عن سعيد بن عبد العزيز سعى الراوي عن أم حبيبة عنبسة، إلا أبا عامر العقدي، وأبا عاصم من رواية عبد الله بن إسحاق ومحمد بن معمر عنه. وقد نقل المزيّ تصحيح هذا الوجه: «وهكذا قال غير واحد عن مكحول، وهو المحفوظ، والله أعلم»⁽⁸³⁾.

وخالفهما مروان بن محمد، وزيد بن عبيد وعمرو بن سلمة ومحمد بن بكار وأبو عاصم من رواية الحسن بن علي الحلواني عنه فهؤلاء كلهم روه عن سعيد وسموا من روى عن أم حبيبة عنبسة بن أبي سفيان بدل محمد بن أبي سفيان، وإن اختلفوا فيما بينهم في إسناده.

⁽⁷⁶⁾ أخرجه النسائي في «السنن الكبرى» (1575) و«السنن الصغرى» (1832).

⁽⁷⁷⁾ أخرجه ابن خزيمة في «الصحيح» (1261).

⁽⁷⁸⁾ أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (456).

⁽⁷⁹⁾ أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (349/5).

⁽⁸⁰⁾ ذكره الدارقطني في «العلل» (277/9)، ولم أقف عليه مسنداً.

⁽⁸¹⁾ ذكره الدارقطني في «العلل» (277/9)، ولم أقف عليه مسنداً.

⁽⁸²⁾ النسائي «السنن الكبرى» (523/3).

⁽⁸³⁾ المزيّ، «تهذيب الكمال» (285/25).

ومما يقوي هذا الوجه أنّ أغلب من رواه عن سعيد شاميّ بخلاف من خالفهم فبصريّ، والراوي أعرف ببلديه من غيره.

وأيضاً من قال: «محمّد بن أبي سفيان» وهو أبو عاصم قد اضطرب في روايته، فبقي أبو عامر العقديّ وحده ولم يختلف عليه وقد خالفه فيه من هو أكثر عدداً.

وطريق سعيد بن عبد العزيز مضطربة، فقد اختلفوا عليه فبعضهم يسقط سليمان بن موسى، وبعضهم يسقط مكحولا، وبعضهم يغيّر من اسم التابعي الراوي عن أمّ حبيبة.

وسعيد بن عبد العزيز ثقة ثبت من أقران الأوزاعيّ، إلّا أنّه تغيّر في آخر عمره.

كما ذكر أبو مُسهر: «كان قد اختلط قبل موته، وكان يعرض عليه قبل أن يموت، وكان يقول: لا أجيزها»⁽⁸⁴⁾.

فظاهر العبارة أنّ تغيّره ليس يضرّه لأنّه كان يمتنع من إجازة ما عرضوا عليه، وقد نبّه على هذا محمّد عمرو عبد اللّطيف فقال: «أمّا القول باختلاطه؛ فيرى البعض أنّه اختلط قبل موته، ووصفه البعض بأنّه تغيّر والأكثر أن لم يتعرضوا لهذه القضية أصلاً، والذي لاح لي بعد النّظر في عدّة تراجم له:

أولاً: أنّه اختلط قبل موته بيسير.

ثانياً: أنّه كان يأبى التّحديث في هذه الحالة»⁽⁸⁵⁾.

ولم أقف على من كان يعلّ الحديث باختلاط سعيد عمّن تقدّم من الأئمّة إلّا ما ورد عن حمزة بن محمّد الكنانيّ الحافظ في كلامه عن حديث آخر: «هذا حديث منكر باطل من حديث الزّهرّيّ ومن حديث أبي سلمة ومن حديث سعيد، فإنّ كان عبد الملك سمعه من سعيد فإنّما سمعه بعد الاختلاط وقد رواه الزّهرّيّ، عن أبي سلمة أنّه كان ينهى عن ذلك، فأما عن أبي هريرة عن النّبيّ ﷺ فلا»⁽⁸⁶⁾.

وقد يجاب عن هذا أنّ الإسناد إذا كان ظاهره الصّحّة وكان متنه منكراً فقد يعلّونه بعلّة لا يعلّون بها عادة ففعل الكنانيّ من هذا القبيل.

⁽⁸⁴⁾ ابن معين «التّاريخ رواية الدّوريّ» (2/ 310).

⁽⁸⁵⁾ محمّد عمرو عبد اللّطيف «أحاديث ومرويات في الميزان 2 - حديث الفينة» (ص: 155-156).

⁽⁸⁶⁾ المزيّ «تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف» (11/ 25).

ويحتمل أن يكون هذا الاختلاف من سعيد نفسه فمرة يذكر رجال الإسناد، ومرة يشكّ فيسقط أحدهما، فقد كان رحمه يحفظ، ولا يكتب، وليس له كتاب يرجع إليه.

وقد وصف مروان بن محمّد سعيداً أنّ علمه كان في صدره⁽⁸⁷⁾، وروى أبو مسهر عنه: «ما كتبت قط»⁽⁸⁸⁾، وعنه أيضاً: «ما لي كتاب»⁽⁸⁹⁾.

ولعلّ هذا الاحتمال أقرب لأنّ كلّ من رواه عنه ثقات، فيبعد أن يكون هذا الاختلاف منهم، وقد تقدّم من حال سعيد أنّه كان يحفظ وليس له كتاب يرجع إليه، والحفظ خوآن.

ولهذا السبب كان أحمد يرجّح ابن المبارك على وكيع: «ما كان أقلّ سقطاً من ابن المبارك، كان رجلاً يحدث من كتابه، ومن حدّث من كتاب لا يكاد يكون له سقط كثير شيء، وكان وكيع يحدث من حفظه، ولم يكن ينظر في كتاب، وكان له سقط، كم يكون حفظ الرجل»⁽⁹⁰⁾.

ونظيره أيضاً ترجيح ابن مهديّ على وكيع: «إذا اختلف وكيع وعبد الرحمن فعبد الرحمن أثبت لأنّه أقرب عهداً بالكتاب»⁽⁹¹⁾.

فالصّواب في رواية سعيد بن عبد العزيز عن سليمان بن موسى، عن مكحول، عن عنبسة بن أبي سفيان، عن أمّ حبيبة، عن النّبيّ ﷺ.

ورواه ابن لهيعة عن سليمان بن موسى، واختلف عليه:

فرواه سعيد بن أبي مريم⁽⁹²⁾ وحسن بن موسى⁽⁹³⁾ كلاهما عن ابن لهيعة عن مكحول، أنّ مولى لعنبرة بن أبي سفيان حدّثه، أنّ عنبرة بن أبي سفيان أخبره، عن أمّ حبيبة بنت أبي سفيان.

⁽⁸⁷⁾ أبو زرعة الدمشقيّ «التاريخ» (1/ 275-276).

⁽⁸⁸⁾ الفسويّ، «المعرفة والتّاريخ» (2/ 409).

⁽⁸⁹⁾ أبو زرعة الدمشقيّ «التاريخ» (1/ 363).

⁽⁹⁰⁾ الفسويّ، «المعرفة والتّاريخ» (2/ 197).

⁽⁹¹⁾ الخطيب، «الجامع لأخلاق الرّواي» (1/ 663).

⁽⁹²⁾ أخرجه الطبرانيّ في «المعجم الكبير» (457).

⁽⁹³⁾ أخرجه أحمد في «المسند» (26772).

وخالفهما عثمان بن عبد الله الشّامي القرشي⁽⁹⁴⁾ فرواه عبد الله بن لهيعة عن أبي الزبير المكي عن جابر بن عبد الله الأنصاري، عن معاوية بن أبي سفيان، عن رسول الله ﷺ يقول فذكر نحوه.

عثمان بن عبد الله الشّامي كذاب وضّاع⁽⁹⁵⁾، فرواية هباء، والصّواب في رواية ابن لهيعة عن مكحول، عن مولى لعنبة، عن عنبسة بن أبي سفيان، عن أمّ حبيبة. فزاد ابن لهيعة رجلا في إسناده وهو مولى عنبسة بين مكحول وعنبة، وسعيد بن عبد العزيز اضطرب فيه.

وابن لهيعة وإن كان ضعيفا فقد زاد في الإسناد رجلا فهذا دليل على حفظه له وثبتت منه، فإسقاطه كان أسهل عليه من ذكره.

فالصّواب عن سليمان بن موسى ما رواه ابن لهيعة عن سليمان بن موسى عن مكحول عن مولى لعنبة عن عنبسة عن أمّ حبيبة.

وخالفه كما تقدّم النّعمان بن المنذر، والليث، وعبد الرحمن بن يزيد بن جابر، وقد تقدّم أنّ عبد الرحمن بن يزيد بن جابر الصّواب فيه أنّه ابن يزيد بن تميم وهو واهٍ، والليث ضعيف، والنّعمان بن المنذر ثقة.

وسليمان بن موسى أوثق أصحاب مكحول، وقد قدّمه كلّ من أبي مسهر⁽⁹⁶⁾ ودحيم⁽⁹⁷⁾ وهشام بن عمّار⁽⁹⁸⁾ وأبو حاتم الرّازي⁽⁹⁹⁾.

فالصّواب هي رواية سليمان بن موسى، عن مكحول، عن مولى لعنبة، عن عنبسة، عن أمّ حبيبة.

⁽⁹⁴⁾ أخرجه علي بن عمر الحري في «الفوائد المنتقاة عن الشيوخ العوالي» (45).

⁽⁹⁵⁾ ابن حجر، «لسان الميزان» (394/5).

⁽⁹⁶⁾ ابن عساكر، «تاريخ دمشق» (116/11) (211-210/47).

⁽⁹⁷⁾ الفسوي، «المعرفة والتاريخ» (394/2).

⁽⁹⁸⁾ الفسوي، «المعرفة والتاريخ» (396/2).

⁽⁹⁹⁾ ابن أبي حاتم، «الجرح والتعديل» (1442/4).

وقد رجّح هذا الوجه أبو حاتم الرازيّ حين سأله ابن أبي حاتم: «لهذا الحديث علّة: رواه ابن لهيعة، عن سليمان بن موسى، عن مكحول، عن مولى لعنيسة بن أبي سفيان، عن عنبسة، عن أم حبيبة، عن النبي ﷺ، هذا دليل أنّ مكحولا لم يلق عنبسة، وقد أفسده رواية ابن لهيعة، قلت لأبي: لم حكمت برواية ابن لهيعة وقد عرفت ابن لهيعة وكثرت أوهامه؟ قال أبي: في رواية ابن لهيعة زيادة رجل، ولو كان نقصان رجل كان أسهل على ابن لهيعة حفظه»⁽¹⁰⁰⁾.

ورجّحه البخاريّ أيضا: «مكحول لم يسمع من عنبسة، روى عن رجل، عن عنبسة، عن أمّ حبيبة: «من صلى في يوم وليلة اثني عشرة ركعة»⁽¹⁰¹⁾.

فهذا دليل على عدم سماع مكحول من عنبسة، فالأئمة يحكمون بالانقطاع إذا كان الراوي يدخل الوسائط بينه وبين من يروي عنه.

من ذلك ما ذكره أبو حاتم: «المسيّب بن رافع، روى عن جابر بن سمرة حديثا، ولا أظنّ سمع منه، يدخل بينه وبينه تميم بنّ طرفة»⁽¹⁰²⁾.

ونظيره أيضا: «يحيى بن أبي كثير ما أراه سمع من عروة بن الزبير لأنّه يُدخل بينه وبينه رجل، أو رجلان، ولا يذكر سماع، ولا رؤية، ولا سؤاله عن مسألة»⁽¹⁰³⁾.

واعترض مغلطي على تعليلهما: «وأما قول البخاريّ فالظاهر أنّه مستند إلى ما أبرزه أبو حاتم من أنّ ابن لهيعة زاد بينهما رجلا فلئن كان ذلك كذلك فأجدر بهذه العلّة أن يكون شعار ابن لهيعة لا تقبل منه الزيادات بحال فإن قيل: قد تابعه على إدخال رجل بينهما عبد الكريم بن أبي المخارق فيما ذكره الدارقطنيّ في كتاب العلل قلنا له: القول في عبد الكريم كالقول في ابن لهيعة والله تعالى أعلم»⁽¹⁰⁴⁾.

⁽¹⁰⁰⁾ ابن أبي حاتم، «علل الحديث» (2/ 425).

⁽¹⁰¹⁾ الترمذي «العلل الكبير» (ص: 49).

⁽¹⁰²⁾ ابن أبي حاتم، «المراسيل» (ص: 208).

⁽¹⁰³⁾ ابن أبي حاتم، «المراسيل» (ص: 242).

⁽¹⁰⁴⁾ مغلطي، «شرح ابن ماجه» (550/1).

أيمّة هذا الشأن لهم طريقة فالحديث إذا قامت القرائن عندهم على صحّته وثبوته قبلوه ولو كان راويه ضعيفا، وإذا قامت القرائن على خطئه، وضعفه ردوه لو كان راويه شعبة وسفيان.

وفي حديثنا هذا لما قامت القرينة على حفظ ابن لهيعة قبله البخاري وأبو حاتم، ولما قامت القرينة على وهم سعيد بن عبد العزيز لم يقبلوا روايته.

وقوله: «قد تابعه على إدخال رجل بينهما عبد الكريم بن أبي المخارق فيما ذكره الدارقطني في كتاب العلل».

كذا ذكر، وفي «العلل»: «وقال ابن لهيعة: عن سليمان بن موسى، عن مكحول، عن مولى لعنبرة، عن عنبسة، عن أم حبيبة».

وقال خارجة: عن عبد الكريم، عن مكحول، عن يزيد، ولم ينسبه، عن أم حبيبة»⁽¹⁰⁵⁾.

فعبد الكريم لم يتابع ابن لهيعة بل خالفه في إسناده، كما هو ظاهر من كلام الدارقطني، فيحتمل أن تكون نسخة مغلطاي من العلل كما ذكر، ويحتمل أن يكون وهما منه بسبب انتقال بصره من إسناده عبد الكريم إلى إسناده ابن لهيعة.

ورجّح مغلطاي إثبات السماع بعد حكاية كلام المثبتين والنّافين مستدلاً بأنّ: «المضعفين إنّما ضعّفوه بسبب الانقطاع، وقد بينا قول من أثبت سماع مكحول من عنبسة والمثبت مقدّم على المنفي، وقد ذكر الدارقطني في علله ما يشدّد ذلك وهو: ورواه -يعني من حديث أم حبيبة في التطوع- النّعمان بن المنذر عن مكحول عن عنبسة أنّه أخبر عن أم حبيبة فذكره»⁽¹⁰⁶⁾.

وهو كذلك في «العلل»⁽¹⁰⁷⁾، والصّواب أنّ كلّ من رواه ممن ذكرناه إنّما يقولون: عن مكحول عن عنبسة عن أم حبيبة أنّها أخبرته.

⁽¹⁰⁵⁾ الدارقطني، «العلل» (278/9).

⁽¹⁰⁶⁾ مغلطاي، «شرح سنن ابن ماجه» (550/1).

⁽¹⁰⁷⁾ الدارقطني، «العلل» (277/9).

وقد تقدّم الكلام على التصريح بالسّماع الوارد في رواية النّعمان بن المنذر، وأنّ هذا التصريح وهم من راويه.

وقوله: «والمثبّت مقدّم على المنفي» هذا إذا لم يكن مع النّافي دليل يدفع قول المثبّت، وأمّا إذا أقام النّافي الدّليل على دعواه، وليس مع المثبّت إلّا القرائن، فالمقدّم في هذه الحالة قول النّافي لقوة دليله وضعف دليل المثبّت.

فالصّواب في رواية هذا الحديث ذكر الوساطة بين مكحول وبين عنبسة، فإذا ثبتت الوساطة كانت قرينة على عدم سماع مكحول من عنبسة.

وبعد مناقشة هذه الأسباب التي أدت إلى الخلاف يمكن أن نلخص أن الراجح هو عدم سماع مكحول من عنبسة للاعتبارات الآتية:

- تصريح الأئمة بعدم السّماع منه بل صرح بعضهم كأبي حاتم بعدم إدراكه.
- قدم وفاة عنبسة وذلك سنة سنة ثمان وأربعين، بينما مكحول كان صغيراً فقد سبي في فتح كابول سنة أربع وأربعين ولم يطلب العلم إلّا بعد مدّة فكيف يصحّ إدراكه.
- كثرة إرسال مكحول، وقلة روايته عن عنبسة.
- لم يصرّح بالسّماع منه، وما ورد من ذلك فهو وهم من راويه.
- روايته عن عنبسة كانت بوساطة، وهذا من قرائن عدم السّماع.

خاتمة:

وفي الختام تبرز عدّة أمور:

ذهب إلى الحكم بسماع مكحول من عنبسة طائفة من أهل العلم هم: ومروان بن محمّد، وأحمد بن حنبل، ودحيم، وابن خزيمة، وابن السّكن، والحاكم.

وخالفهم آخرون فنّفوا السّماع بينهما وهم: عبد الأعلى بن مسهر وهشام بن عمّار، وابن معين، والبخاري، وأبو زرعة، وأبو حاتم، والنّسائي، والطّحاوي، وابن وضاح.

والّذي يظهر أنّ مكحولا لم يدرك عنبسة، لما تقدّم أنّه شرع يطلب العلم بعد وفاة عنبسة بن أبي سفيان بمدة لا تمكّنه من إدراكه ولحاقه والتّلمذ على يديه، وأخذ العلم منه، وقد أشار إلى هذا أبو حاتم، وأبو مسهر.

وظهر من خلال البحث أيضا أنّه لم يسمع منه شيئا للقرائن الدّالة على ذلك من إدخال الوسائط في روايته عنه، وقد أشار لهذه العلّة البخاري، وأبو حاتم، وهي من طرق إثبات الانقطاع بين الرّواة، وقد استعمل هذه القرينة الأيّمة لإثبات الانقطاع وعدم سماع الرّواة بعضهم من بعض.

ومن القرائن أيضا عدم التّصريح بالسّماع بينهما ولو في رواية، وما ورد من ذلك فهو وهم لا يثبت عن روايه، وهذه القرينة قويّة خاصّة إذا كان الرّاوي كثير الإرسال كمكحول، مع قلّة مرواياته عنه.

- من خلال ما تقدّم يترجّح أنّ مكحولا يروي عن عنبسة بواسطة مولى لعنبرة هو طريقه إليه، كما جاءت الرّواية الّتي يصرح فيها مكحول بها في روايته عنه، ولم تتبيّن حال هذه الوسطة من القبول والرّد، وعليه فهذا الإسناد ضعيف للانقطاع فيه والله أعلم.

والحمد لله ربّ العالمين وصلى الله على سيّدنا محمّد وآله وسلّم تسليما كثيرا.

قائمة المصادر والمراجع:

- أحمد بن الحسين البيهقي (ت.458هـ) الخلافات بين الإمامين الشافعي وأبي حنيفة وأصحابه، تحقيق: فريق البحث العلمي بشركة الروضة، بإشراف النحال، الروضة للنشر والتوزيع، القاهرة، ط.1، 1436هـ - 2015م.
- أحمد بن الحسين البيهقي (ت.458هـ) السنن الكبرى، تحقيق: مركز هجر للبحوث والدراسات، دار هجر - القاهرة، ط.1، 1432هـ - 2011م.
- أحمد بن شعيب النسائي (ت.303هـ) السنن الصغرى تحقيق: مركز البحوث وتقنية المعلومات دار التأصيل، دار التأصيل - القاهرة، ط.1، 1433هـ - 2012م.
- أحمد بن شعيب النسائي (ت.303هـ) السنن الكبرى، تحقيق: مركز البحوث بدار التأصيل، الناشر: دار التأصيل - القاهرة، ط.1، 1433هـ - 2012م.
- أحمد بن عليّ أبي بكر الرازي الجصاص الحنفي (ت.370هـ) شرح مختصر الطحاوي، تحقيق: عصمت الله عنايت الله محمد، سائد بكداش، محمد عبید الله خان، زينب محمد حسن فلاتة، دار البشائر الإسلامية - ودار السراج، ط.1، 1431هـ - 2010م.
- أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (ت.463هـ) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع تحقيق: محمد عجاج الخطيب، الناشر: مؤسسة الرسالة، ط.3، 1416هـ - 1996م.
- أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (ت.463هـ) تاريخ بغداد، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي - بيروت، ط.1، 1422هـ - 2001م.
- أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت.852هـ) التلخيص الحبير تحقيق: الدكتور محمد الثاني بن عمر بن موسى، دار أضواء السلف ط.1، 1428هـ - 2007م.
- أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت.852هـ) لسان الميزان، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية، بيروت لبنان، ط.1، 1423هـ - 2002م.
- أحمد بن محمد بن أحمد بن جعفر بن حمدان أبو الحسين القدوري (ت.428هـ) التجريد، المحقق: مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية: محمد أحمد سراج، علي جمعة محمد، دار السلام - القاهرة، ط.1، 1424هـ - 2004م.
- أحمد بن محمد بن سلامة الأزدي الطحاوي (ت.321هـ) شرح معاني الآثار، تحقيق محمد زهري النجار - محمد سيد جاد الحق عالم الكتب، ط.1، 1414هـ، 1994م.
- أحمد بن يحيى بن جابر البلاذري (ت.279هـ) أنساب الأشراف، تحقيق: محمد باقر المحمودي، دار المعارف - مصر، ط.1، 1995م.
- تمام بن محمد الرازي (ت.414هـ) الفوائد، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، مكتبة الرشد - الرياض، ط.1، 1412هـ - 1992م.
- خليفة بن خياط البصري (ت.240هـ) تاريخ خليفة بن خياط، المحقق: أكرم ضياء العمري، دار طيبة للنشر والتوزيع الرياض، ط.2، 1405هـ - 1985م.
- سليمان بن أحمد الطبراني (ت.360هـ) المعجم الكبير، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة ط.2، 1404هـ - 1983م.
- سليمان بن أحمد الطبراني (ت.360هـ) المعجم الأوسط، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد وعبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين - القاهرة، ط.1، 1415هـ - 1995م.

- سليمان بن أحمد الطبراني (ت. 360هـ) مسند الشاميين، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط. 1، 1409هـ - 1989م.
- سليمان بن الأشعث أبو داود السجستاني (ت. 275هـ) السنن تحقيق: مركز البحوث وتقنية المعلومات دار التأصيل، دار التأصيل - القاهرة، ط. 1، 1436هـ - 2015م.
- عباس بن عبد الله الترقفي (ت. 267هـ) جزء من حديث الترقفي، تحقيق: أيمن جاسم الدوري، مكتبة الصحابة الإمارات - الشارقة، ط. 1، 1430هـ - 2009م.
- عبد الرحمن بن عمرو أبو زرعة الدمشقي (ت. 281هـ) تاريخ أبي زرعة الدمشقي، تحقيق: شكر الله بن نعمة الله القوجاني، مجمع اللغة العربية - دمشق، ط. 1، 1417هـ - 1996م.
- عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر الرازي ابن أبي حاتم (ت. 327هـ) العلل تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية سعد بن عبد الله الحميد وخاله بن عبد الرحمن الجريسي، ط. 1، 1427هـ - 2006م.
- عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر الرازي ابن أبي حاتم (ت. 327هـ) الجرح والتعديل الناشر: طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية - يحيدر آباد الدكن - الهند دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط. 1، 1271هـ - 1952م.
- عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي الحنبلي (ت. 620هـ) المغني، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي وعبد الفتاح محمد الحلو، دار عالم الكتاب الرياض، ط. 3، 1417هـ - 1997م.
- علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر (ت. 571هـ) تاريخ دمشق، تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1415هـ - 1995م.
- علي بن عثمان ابن الترمكاني (ت. 750هـ) الجوهر النقي على سنن البيهقي، بهامش السنن الكبرى، دار الفكر، ط. 1، 1356هـ.
- علي بن عمر الحري في «الفوائد المنتقاة عن الشيوخ العوالي» (ت. 386هـ) تحقيق: تيسير بن سعد أبو حيمد، الوطن - الرياض - المملكة العربية السعودية، ط. 1، 1420هـ - 1999م.
- علي بن عمر الدارقطني (ت. 385هـ) العلل، تحقيق: محمد بن صالح الدباسي، مؤسسة الريان - بيروت، ط. 3، 1432هـ - 2011م.
- علي بن عمر بن أحمد البغدادي المالكي المعروف بابن القصار (ت. 397هـ) عيون الأدلة في مسائل الخلاف بين فقهاء الأمصار، تحقيق: عبد الحميد بن سعد بن ناصر، الناشر: مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض - المملكة العربية السعودية، ط. 1، 1426هـ - 2006م.
- عمر بن أحمد بن عثمان المعروف بابن شاهين (ت. 385هـ) الترغيب في فضائل الأعمال وثواب ذلك، ، تحقيق: طه أحمد مصلح الوعيل، دار ابن الجوزي - الدمام، ط. 1، 1415هـ - 1995م.
- عمر بن علي بن أحمد ابن الملقن الشافعي المصري (ت. 804هـ) البدر المنير في تخريج الأحاديث والأثار الواقعة في الشرح الكبير تحقيق: مصطفى أبو الغيط وعبد الله بن سليمان وياسر بن كمال، دار الهجرة للنشر والتوزيع - الرياض - السعودية ط. 1، 1425هـ - 2004م.
- محمد بن أحمد بن عبد الهادي شمس الدين الحنبلي (ت. 744هـ) تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق، تحقيق: سامي بن محمد بن جاد الله وعبد العزيز بن ناصر الخباني، أضواء السلف - الرياض، ط. 1، 1428هـ - 2007م.
- محمد بن إسحاق بن خزيمة السلي النيسابوري (ت. 311هـ) الصحيح، تحقيق: مركز البحوث وتقنية المعلومات دار التأصيل، الناشر: دار التأصيل - القاهرة، ط. 1، 1435هـ - 2014م.
- محمد بن إسماعيل البخاري، أبو عبد الله (ت. 256هـ) التاريخ الكبير، تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى الملعني، ط. دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد - الدكن.

- محمد بن عبد الرحمن بن العباس البغدادي المخلص (ت.393هـ) المخلصات وأجزاء أخرى، تحقيق: نبيل سعد الدين جزائر، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية لدولة قطر، ط.1، 1429 هـ - 2008 م.
- محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري أبو عبد الله (ت.405هـ) المستدرك على الصحيحين تحقيق: مركز البحوث وتقنية المعلومات دار التأصيل، دار التأصيل - القاهرة، ط.1، 1435 هـ - 2014 م.
- محمد بن عبد الواحد ضياء الدين أبو عبد الله المقدسي (ت.643هـ) السنن والأحكام عن المصطفى عليه أفضل الصلاة والسلام، تحقيق: أبي عبد الله حسين بن عكاشة، دار ماجد عسيري، المملكة العربية السعودية، ط.1، 1425 هـ - 2004 م.
- محمد بن علي بن وهب المشهور تقي الدين أبي الفتح بابن دقيق العيد (ت.702هـ) الإمام في معرفة أحاديث الأحكام، تحقيق: سعد بن عبد الله آل حميد، دار المحقق للنشر والتوزيع، ط.1، 1430 هـ.
- محمد بن عيسى بن سورة الترمذي (ت.279هـ) السنن المحقق: مركز البحوث وتقنية المعلومات دار التأصيل، دار التأصيل - القاهرة، ط.2، 1437 هـ - 2016 م.
- محمد بن عيسى بن سورة الترمذي أبو عيسى (ت.279هـ) علل الترمذي الكبير رتبته على كتب الجامع: أبو طالب القاضي، تحقيق: صبيح السامرائي، أبو المعاطي التوري محمود خليل، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية - بيروت، ط.1، 1409 هـ - 1989 م.
- محمد عمرو بن عبد اللطيف (ت.1429هـ)، أحاديث ومرويات في الميزان 2 - حديث الفينة، ملتقى الحديث.
- مغلطي بن قليج علاء الدين (ت.762هـ) شرح سنن ابن ماجه: الإعلام بسنته عليه السلام، تحقيق: أبو عبد الله أحمد بن إبراهيم بن أبي العنين، مكتبة دار ابن عباس - مصر، ط.1، 1427 هـ - 2007 م.
- يحيى بن معين التارخ والعلل عن يحيى بن معين رواية: العباس بن محمد بن حاتم الدوري (ت.271هـ)، تحقيق: أبو عمر محمد بن علي الأزهرى، دار الفاروق الحديثة للطباعة والنشر - القاهرة، ط.1، 1434 هـ - 2013 م.
- يعقوب بن سفيان الفسوي (ت.277هـ) المعرفة والتاريخ، تحقيق: أكرم ضياء العمري، مكتبة الدار، بالمدينة المنورة، ط.1، 1410 هـ.
- يوسف بن عبد الرحمن جمال الدين أبو الحجاج المزي (ت.742هـ) تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، المحقق: عبد الصمد شرف الدين، طبعة: المكتب الإسلامي، والدار القيّمة، ط.2: 1403 هـ، 1983 م.
- يوسف بن عبد الرحمن جمال الدين أبو الحجاج المزي (ت.742هـ) تهذيب الكمال في أسماء الرجال تحقيق: د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط.1، 1400 هـ - 1980 م.
- يوسف بن عبد الله بن عبد البر القرطبي (ت.463هـ) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد تحقيق: بشار معروف - محمد بشار - حسن عبد المنعم، مؤسسة الفرقان - لندن، ط.1، 1439 هـ - 2017 م.
- يوسف بن عبد الله بن عبد البر القرطبي (ت.463هـ) الاستدكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار فيما تضمنه الموطأ من معاني الرأي والأثار تحقيق: عبد المعطي أمين قلعي، دار قتيبة - دمشق دار الوعي - حلب، ط.1، 1413 هـ - 1993 م.